مجلة دراسات وأبحاث اقتصادية في الطاقات المتجددة
ISSN: 3292-5353/E-ISSN: 2661-7528
المجلد: 09 العدد:01 - السنة: 2022، ص.ص: 489- 515

أهمية محاسبة التضخم في تحسين مصداقية الإفصاح على قائمة التدفقات النقدية

The importance of inflation accounting in improving the credibility of disclosure on the cash flow statement

سماعين جوامع، * جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، Smain.djouamaa@univ-biskra.dz
سليمان نصيرة، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، nassira.slimane@univ-biskra.dz

تاريخ الاستلام: 2021/11/30 **تاريخ القبول: 2022/03/05**

ملخص: تشكل القيمة الزمنية للنقود هاجسا يرهق المؤسسات الاقتصادية، عند إنجاز قوائمها المالية المختلفة بطريقة عادلة، حيث تكون المعلومة المحاسبية على درجة عالية من الجودة، وظاهرة التضخم المحاسبي هي ظاهرة اقتصادية لا يمكن بأي حال من الأحوال أن نتجنبها.و عندما يكون التضخم عالي نسبيا فإن الإفصاح عن المعلومات الجيدة يعتبر مشكل حقيقي، ويجب إدراك تأثيراته المختلفة. ولعل قائمة التدفقات النقدية هي من أكثر القوائم حساسية اتجاه التضخم المرتفع، والقرارات التي تتخذ عند الإستعانة بها.

الكلمات المفتاحية: محاسبة التضخم؛ الإفصاح المحاسبي؛ قائمة التدفقات النقدية؛ القيمة العادلة؛ التكلفة التاريخية.

تصنيفات JEL: M41 M49 ;

Abstract: The time value of money is an obsession that burdens economic establishments, when completing their various financial statements in a fair manner, where the accounting information is of a high degree of quality, and the phenomenon of accounting inflation is an economic phenomenon that cannot be avoided in any way. When inflation is relatively high, the disclosure of good information is a real problem, and its various effects must be recognized. Perhaps the list of cash flows is one of the most sensitive lists towards high inflation, and the decisions that are taken when using it.

Keywords inflation accounting; accounting disclosure; statement of cash flows; fair value; historical cost

JEL classifications codes: M41; M49

* **المؤلف المراسل**

مقدمة:

تواجه الكثير من الدول وفي كل الأوقات معروض نقدي كبير، أمام سلع وخدمات لا تناظره، وهذا ما يعرف بالتضخم الذي يشكل ظاهرة صحية في الاقتصاد عندما يكون بسيط، وخطر بالغ الأهمية عندما يكون جامح، والمؤسسة الاقتصادية في هذا البلد لن تكون في عزلة عن نتائج هذه الظاهرة، وسوف تؤثر عليها حتما في كل الجوانب، لكن أهم جانب يهمنا هنا هو قوائمها المالية التي هي صورة يفترض أن تكون صادقة لحالتها في تاريخ معين، ومن هذه القوائم التي خصصنا لها هذه الورقة البحثية هي قائمة التدفقات النقدية التي يقابلها في التسمية وفق النظام المالي والمحاسبي الجزائري جدول سيولة الخزينة، الذي يرصد أنشطة المؤسسة في عملياتها التشغيلية، الاستثمارية والتمويلية والتي نعتقد أنها تتأثر بشكل كبير ومباشر من جراء ظاهرة التضخم، لهذا موضوع محاسبة التضخم يحاول تحديد أماكن تأثير هذه الأنشطة، ويحدد آليات تفعيل هذه المحاسبة من أجل تحسين محتوى هذه القائمة، حتى تعطي من خلال الإفصاح عنها مصداقية للمعلومات التي تهم كل الأطراف، ولعلنا نؤكد هنا أنه بخلاف كل الآليات الأخرى، فتفعيل محاسبة التضخم يهم بدرجة كبيرة المؤسسة في حد ذاتها، عند تحليلها لهذه القوائم من أجل اتخاذ قرارات مالية عالية الجودة ودقيقة وتخدم المؤسسة قبل كل الأطراف الخارجية.

أ- الإشكالية:

تلعب قائمة التدفقات النقدية بالمعلومات التي تحتويها، دورا بارزا في القرارات التي تتخذها المؤسسة وكذا الأطراف المرتبطة بها، لهذا يجب أن تكون ذات مصداقية إفصاح عالي، ولهذا سوف تكون إشكالية هذهالور قة: ما أهمية محاسبة التضخم في تحسين مصداقية الإفصاح على قائمة التدفقات النقدية؟

ب- الفرضيات:

سوف نبني دراستنا هذه على الفرضية الرئيسية التالية:

- تستطيع المؤسسة تحسين مصداقية الإفصاح عن قائمة التدفقات النقدية عند تفعيلها لمحاسبة التضخم.

- تكامل المعلومات بين مختلف القوائم المالية وجودتها هو المسؤول عن مصداقية قائمة التدفقات النقدية.

جـ- أهداف الدراسة:

تتمثل أهداف الدراسة في:

- التعرف على محاسبة التضخم والهدف منها؛
- التعرف على قائمة التدفقات النقدية والإفصاح عنها؛
- التعرف على أثر التضخم على مصداقية الإفصاح على قائمة التدفقات النقدية؛

د- أهمية الدراسة:

تتمثل أهمية هذه الدراسة في الآتي:

- توجيه المحاسبيين وأصحاب الشركات إلى تبني إستخدام محاسبة التضخم في قوائمهم المالية وخاصة قائمة التدفقات النقدية.

- تحديد أهم التغيرات الواجب تنفيذها لكي تكون قائمة التدفقات النقدية ذات مصداقية.

- توضيح أهمية جودة الإفصاح على هذه القائمة

هـ- منهجية الدراسة:

تم استخدام المنهج الوصفي من خلال وصف محاسبة التضخم وتقديم نظرة عن قائمة التدفقات النقدية، والأسلوب التحليلي للوصول إلى النتائج.

أولا- التأصيل النظري للدراسة:

1 أبعاد محاسبة التضخم

1.1 ظهور محاسبة التضخم:

تعتمد الممارسات المحاسبية الحالية لإعداد البيانات المالية، على مبدأ التكلفة التاريخية وفرض ثبات وحدة القياس، والتكلفة التاريخية Historicol cost أو ما يسمى أيضا التكلفة الأصلية Origenal cost، هي التكلفة الفعلية في تاريخ اقتناء الأصول أو الخدمات، المسجلة بالدفاتر المحاسبية في جميع مراحل العملية المحاسبية، لتكون بمثابة أساس للقيم في البيانات المالية، يستند مبدأ التكلفة التاريخية على افتراض معين، بأنه لا يوجد تضخم مما يعني وحدة نقدية مستقرة، حيث أن التضخم يعني الارتفاع المستمر والملحوظ في المستوى العام للأسعار، ومن انعكاساته الانخفاض في القدرة الشرائية للعملة، وبالتالي فان تجاهل التغير في قيمة النقود يؤثر على المحاسبة بشكل كبير، وله انعكاسات واضحة على الممارسات المحاسبية.(Patjoshi, 2013,p 83)

إن استمرار مواجهة مستويات عالية من التضخم في مختلف أنحاء العالم، جعل المحاسبة وأساليب الإبلاغ والتقرير، تعاني من فشل في تقديم معلومات حول آثار التضخم على القوائم المالية، مما أدى إلى إثارة الجدل حول موضوع محاسبة التضخم،وا مكانية إبقاءه في مستوى مقبول والحد من آثاره على القوائم المالية، ومن يرى أن الأساليب التقليدية للمحاسبة غير كافية للقيام بوظيفة الإبلاغ عن آثار التضخم يستند في رأيه إلى مجموعة من الحجج نذكر منها:(Gill & Moser, 1979 January,p 70)

- المستثمرون والدائنون لا يمكنهم الاعتماد على الأرباح التي يتم الإبلاغ عنها خلال فترة التضخم كمؤشر عن التدفقات النقدية المستقبلية للمؤسسة، والتي تبين قدرة هذه الأخيرة عل دفع أرباح الأسهم وسداد التزامات الديون لأنها وهمية ومبالغ فيها، وقد تؤدي إلى:
- مطالبة حملة الأسهم بزيادة أرباحهم؛ تضليل الجهات الحكومية المسؤولة عن فرض الضرائب (يؤدي إلى تضخيم الضرائب)؛
- عدم تطابق الإيرادات الحالية مع التكاليف، أقساط الإهتلاك التي تحسب على أساس التكلفة الأصلية، مجموعها على مدى العمر الإنتاجي للأصل، إذا افترضنا أن قيمة الخردة معدومة يمول تكلفة استبدال الأصل ولكن في ظل تغير الأسعار يصعب تمويل استبدال الأصل المستخدم؛
- تدفع المؤسسة من رأس المال (إنقاص رأس المال) لتمويل إحلال الأصول المسجلة بالدفاتر بالتكلفة التاريخية بقيمتها الحالية، أو لتسديد الضرائب المضخمة.

2.1 تجارب دولية عن محاسبة التضخم

لقد تحدث الكثير من الباحثين عن تجارب محاسبة التضخم بداية من عام 1970 حين أصبحت معدلات التضخم مشكله جدية (Karapinar, Zaif, & Bayirli, 2012,p 45-46) زاد الاهتمام بمحاسبة التضخم و اعتمدت الولايات المتحدة والمملكة المتحدة وبعض البلدان الأخرى أشكال من محاسبة التضخم، ففي عام 1974، أصدر معهد المحاسبين القانونيين البيان المؤقت رقم7 "المحاسبة عن التغير في القوة الشرائية للنقود ". و التي تتطلب من المؤسسات إظهار آثار تغيرات المستوى العام للأسعار في القوائم المالية الإضافية، إلى جانب حسابات التكلفة التاريخية، وفي 1975، جاء ما يعرف بـ sandilands committee وهو تقرير للجنة كانت الحكومة البريطانية قد عينتها والذي اقترح تبني محاسبة التكاليف الحالية، ونتيجة للاعتراض على التقرير المبدئي (ED18) الذي صدر عام 1976 من

طرف لجنة معايير المحاسبة والذي يتعلق بتبني محاسبة التكاليف الجارية مع إفصاح إضافي على أثر التضخم على الأصول والالتزامات النقدية، أصدر مجلس المعايير المحاسبية (ED24) الذي كان أساسا لمعيار المحاسبة رقم SSAP 16 " محاسبه التكاليف الجارية " والذي دخل حيز التنفيذ في 1980. إلا أن هذا المعيار قد سحب تماما في 1988 بسبب النقد على التكلفة وعدم الاستخدام. وفي1979، طالبت لجنه الأوراق المالية والصرف الأمريكية المؤسسات بالإفصاح عن تكلفه استبدال المخزونات والمنشآت والمعدات في قوائم ملحقة.

فقد أولت لجنة معايير المحاسبة الدولية اهتماما خاصا بمحاسبة التضخم فأصدرت المعيار المحاسبي 6 "الاستجابة المحاسبية لتغيرات الأسعار "في 1977، ثم استبدلته في 1981 بالمعيار المحاسبي IAS 15 "معلومات تعكس أثار التغير في الأسعار و الذي كان اعتماده اختياريا، وتم سحب هذا المعيار بسبب نقص الدعم سنة 2005. أما أحدث معيار هو IAS 29، "التقارير المالية في الاقتصاديات ذات التضخم الحاد "الصادر في 1989.

1-2-1 هدف المعيار:

يهدف معيار المحاسبة الدولي رقم 29 إلى بيان كيفية إعادة عرض القوائم المالية، والتقرير عن الأحداث الاقتصادية لمؤسسة تعمل في ظل اقتصاد، يعاني من ارتفاع مفرط في معدل التضخم، وبالتالي تمكين مستخدمي القوائم المالية من الحصول على معلومات محاسبية، تعكس الظروف الاقتصادية الحقيقية لتلك المؤسسات العاملة في بيئة تضخمية مفرطة. (أبونصار و حميدات، 2008،ص.501)

1-2-2 نطاق المعيار:

يطبق المعيار على القوائم المالية الرئيسية بما في ذلك القوائم المالية الموحدة، لأي مؤسسة تقدم تقاريرها المالية بعملة اقتصاد ذو تضخم مرتفع جدا، ويقدم المعيار كما هو مبين

لاحقا، مؤشرات فيما إذا كانت البيئة الاقتصادية التي تعمل بها المؤسسة هي ذات تضخم مرتفع جدا، كما يحدد المعيار إجراءات تعديل المعلومات المالية، لتشمل أثار التضخم المرتفع. (أبونصار و حميدات، 2008،ص.501)

1-2-3 مؤشرات الاقتصاديات نشطة التضخم:

لم يحدد المعيار المحاسبي الدولي رقم 29 معدلا لتعريف التضخم المرتفع ولا تعريفا لمحاسبة التضخم ولكنه قدم مؤشرات يمكن من خلالها التعرف على الاقتصاديات ذات التضخم المرتفع تتمثل في:

- يفضل عامة الناس الاحتفاظ بثرواتهم بأصول غير نقدية أو بعمله مستقرة نسبياً ويتم استثمار مبالغ العملة المحلية للحفاظ على القوة الشرائية لها؛
- لا يهتم عامة الناس بالمبالغ النقدية المحددة بالعملة المحلية، بل بعملة أجنبية مستقرةنسبياً ويمكن أن تحدد الأسعار بتلك العملة؛
- يتم تحديد المبيعات والمشتريات على الحساب بأسعار تأخذ في الحساب الخسارة المتوقعة للقوة الشرائية، خلال فترة الائتمان حتى ولو كانت المدة قصيرة؛
- يتم ربط معدلات الفائدة والأجور والأسعار بمؤشر أسعار؛
- معدل التضخم المتراكم لثلاثة سنوات يقارب أو يزيد على100%.

1-2-4 إعادة تصوير القوائم المالية:

إن المبدأ الأساسي في المعيار IAS 29 هو أنه يجب إعادة تصوير القوائم المالية للمؤسسة، المعدة بالعملة السائدة في الاقتصاد نشط التضخم، بوحدة القياس الجارية في تاريخ إعداد الميزانية ويجب إعادة التصريح عن الأرقام المقارنة في الفترة / الفترات السابقة بذات وحدة القياس الجارية، حيث يؤدي هذا الإجراء إلى الوصول إلى أرقام متجانسة القياس يعبر

عنها بوحدات شرائية موحدة. وتكون إعادة تصوير القوائم المالية بتطبيق الرقم القياسي العام، الذي يقوم على تعديل البنود غير النقدية، وفق الأرقام القياسية للأسعار في التاريخ، الذي تمت فيه العمليات المالية المتعلقة بهذه البنود، ويكون ذلك على النحو التالي: (جعارات، 2008،ص.162-163)

- البنود المسجلة بالتكلفة التاريخية: تحول إلى السعر الجاري بقسمة الرقم القياسي للأسعار الجارية في سنة المقارنة على الرقم القياسي للسنة التي تم نشوء البند بها.

- البنود النقدية التي تم إثباتها بوحدة القياس في تاريخ الميزانية لا يتم تعديلها، ماعدا الاستثمارات المالية حيث يتم تعديلها حسب الشروط الخاصة المرتبطة بها لضمان أخذ المكاسب والخسائر غير المحققة بعين الاعتبار.

- البنود الأخرى يتم تعديلها بالاستناد إلى التغير في الرقم القياسي العام بين تاريخ اقتناء أو تحمل هذه البنود وتاريخ إعداد الميزانية.

- المصروفات والإيرادات: الأصل أن يتم تحويل المصروف أو الإيراد بقسمة الرقم القياسي الجاري في نهاية السنة على الرقم القياسي الذي كان عند قبض الإيراد أو دفع المصروف.

- الأرباح المحتجزة: تعدل حسب الأرقام القياسية للسنوات التي احتجزت فيها الأرباح ماعدا أرباح السنة الحالية فتعدل استنادا إلى الرقم القياسي في نهاية السنة الجارية، ويتم اعتبارها كمتمم حسابي لجانبي الميزانية.

- بالنسبة لحقوق الملكية يتم تعديلها بالأرقام القياسية المعدة على أساس تاريخ الاكتتاب. كما يتم إدراج الربح أو الخسارة لصافي المركز النقدي الذي يترتب على إعادة قياس البنود غير النقدية في صافي الدخل، وكذلك يجب الإفصاح عن العمليات التي تمت لإعادة القياس بشكل منفرد.

1-2-5 الإفصاح:

يتطلب المعيار IAS 29 الإفصاح عن المعلومات التالية: (أبونصار و حميدات، 2008،ص.501)

- حقيقة أنه تم إعادة عرض القوائم المالية ومعلومات الفترة المقارنة الأخرى وفقا للتغيرات في القوة الشرائية العامة لعملة إعداد التقارير ؛
- المكاسب والخسائر للبنود النقدية؛
- الأساس الذي تم عليه بناء إعداد القوائم المالية أي على أساس التكلفة التاريخية أو منهج التكلفة الجارية؛
- طبيعة ومستوى مؤشر الأسعار في تاريخ الميزانية وأي حركات على هذا المؤشر في فترات إعداد التقارير الحالية والسابقة.

1-3 تعريف محاسبة التضخم

يقصد بمحاسبة التضخم مجموعة الأدوات والإجراءات المحاسبية، المتخذة لمعالجة واستبعاد آثار التضخم على البيانات المحاسبية (القوائم المالية)، وتستهدف تقويم وتطويع القوائم المالية حتى تتلاءم أكثر مع الظروف التضخمية، بفضل وضع نظام محاسبي للتضخم بديلا للنظام التقليدي، يعتمد على مبادئ وأسس تضمن إدماج التصحيحات اللازمة لمواجهة الظروف التضخمية، وذلك من خلال إضافة معطيات جديدة لتكملة المعطيات المحاسبية الرسمية، بشكل يزيد من فعالية البيانات المحاسبية وتكمن هذه الإجراءات المحاسبية، في إعادة التقييم المستمر للقوائم المالية عن طريق إدخال التعديلات اللازمة على قيم عناصر القوائم المالية بشكل يضمن إظهار أثر التضخم وتقلبات الأسعار بصفة عامة على هذه القيم، وتتم عملية إعادة التقييم للقوائم المالية وفق طرق مختلفة للقياس المحاسبي،

تعتبر وليدة مداخل القياس المحاسبي الحديث حيث تختلف خصوصياتها وطبيعتها وأهدافها من طريقة إلى أخرى. (بالرقي، 2006،ص.356)

إن محاسبة التضخم هي ببساطة نظامهحسّن للقياس، يجعل البيانات المالية منسجمة مع التكاليف والقيم الحالية، وتوفر الأساس لتحليل الأرباح الاقتصادية والمركز المالي للمؤسسة في بيئة تضخمية، بما في ذلك أي تأثير خاص للتضخم. أي أن محاسبة التضخم هي نظام أو طريقة محاسبية، تسعى إلى استيعاب التأثير النقدي والمطلق الذي يحدثه تغيير مستويات الأسعار، على نظام المحاسبة التقليدي أو نظام التكلفة التاريخي. في فترة معينة، والهدف هو ضبط السجلات المالية والبياناتللمُبلَّغ عنها، للتخلص من التأثير الذي قد تحدثه حركة السعر هذه، على القيم الدفترية التاريخية بهدف الحفاظ على رأس المال، وتفعيل البيانات المُبلَّغة وأي قرار قد يستند إلى المعلومات المبلغ عنها. (Ebiaghan, 2019,p 3)

يرى الباحثان أن السبب الرئيسي لظهور محاسبة التضخم، هو الضغط غير المسبوق لارتفاع معدلات التضخم، في معظم البلدان في العقود الأخيرة، فخلال فترات الارتفاع المستمر للأسعار تفقد التكاليف التاريخية مصداقيتها، ويمكن أن تكون مضللة كمقاييس للقيم الاقتصادية في الكثير من الأحيان. لهذا يمكن تعريف محاسبة التضخم بأنها أسلوب من الأساليب المحاسبية، ومصطلح يضم مجموعة من النظم المحاسبية المصممة، لتصحيح المشاكل الناشئة عن محاسبة التكاليف التاريخية بوجود التضخم، لتعكس تأثير ارتفاع الأسعار على المقاييس الاقتصادية، والتي تؤثر بدورها على أصول والتزامات المؤسسات والتي تم الإبلاغ عنها بالقيم التاريخية، يتم العمل بمحاسبة التضخم في البلدان التي تعاني من معدلات تضخممرتفعة، حسب مجلس معايير المحاسبة الدولية، والذي يدعو إلى تعديل البيانات المالية للشركات، باستخدام مؤشر الأسعار وفقا للمعيار المحاسبي الدولي" التقرير المالي في الاقتصاديات نشطة التضخم IAS 29 ".

4-1 أهداف محاسبة التضخم:

تستعمل محاسبة التضخم لمواجهة ظروف التضخم بتعديل البيانات المحاسبية والمالية من أجل بلوغ الأهداف التالية: (بالرقي، 2006،ص.356)

- إبراز القيم الحقيقة لعناصر الميزانية وإعطاء الصورة الحقيقية للمركز المالي للمؤسسة، مما يزيد من فعالية الميزانية كأداة لترشيد القرار الاقتصادي المتخذ من طرف المؤسسة والأطراف الأخرى المرتبطة بها؛
- إعطاء النتائج الفعلية لنشاط المؤسسة وتقرير دخل المؤسسة بشكل أكثر موضوعية ودقة، مما يزيد من فعالية جدول النتائج كأداة لتسيير المؤسسة واتخاذ القرار؛
- تطويع وتقويم مختلف القوائم المالية بشكل يضمن إظهار أثر الأسعار على قيمة عناصرها ومن ثم التعبير عن هذه القيمة بصفة موضوعية ودقيقة تعكس قيمها الحقيقية؛
- منح المسيرين الوسائل اللازمة لمقارنة مختلف النتائج بصفة دقيقة، وتحديد أهداف المؤسسة على أساس الأسعار الجارية؛
- السماح للمؤسسة بالتعامل انطلاقا من وضعية مالية صحيحة مع مختلف المتعاملين الاقتصاديين، المستخدمين، الدائنين، الدولة، هذه الوضعية تؤدي أيضا إلى تحقيق الفائض الحقيقي الذي يوزع على مختلف الجهات بمقادير معقولة ومعدلة؛
- الحفاظ على قيمة رأسمال المؤسسة سواء في شكله الحقيقي الذي يعني المحافظة على القدرة الشرائية العامة لرأس المال في نهاية الفترة على شراء نفس الكمية من الأصول التي لا يمكن أن يشتريها في بداية الفترة، وهذا المفهوم للمحافظة على رأس المال هو الذي أخذت به طريقة التكلفة التاريخية المعدلة، أما المفهوم الثاني لرأس المال فيتمثل في المحافظة على رأسمال الفعلي أو الاقتصادي، ويعني هذا المفهوم الحفاظ على إمكانية

المؤسسة على استبدال نفس الكمية من الأصول التي تستخدمها أو الحفاظ على الطاقة الإنتاجية لها، وهذا المفهوم أخذت به التكلفة الاستبدالية.

يمكن حصر أهداف محاسبة التضخم في هدفين رئيسيين هما:

- ضمان الحفاظ على رأس المال المستثمر بقيمته الحقيقية.
- تقديم صورة صادقة وعادلة عن نتائج عمليات المركز المالي لفترة المعنية.

4-1 تقييم محاسبة التضخم:

منذ ظهور محاسبة التضخم وهي تحدث صدى واسعا في التطبيق العملي في الكثير من البلدان المختلفة إلا أنها خلقت اختلافا في الآراء بين معارض ومؤيد لها؛

حجج مؤيدو محاسبة التضخم

- تظهر القوائم المالية المعدة تبعا لمحاسبة التضخم، التغيرات الحاصلة على القدرة الشرائية للنقود، وتسهل المقارنة لاستخدامها وحدة قياس مشتركة فجميع القيم تعدل بمؤشر سعر موحد؛
- القوائم المالية تصبح موضوعية وقابلة للتحقق؛
- محاسبة التضخم سهلة التطبيق نسبيا لأن المعايير المحاسبية لا تتغيروا إنما وحدة القياس هي التي تتغير؛
- تجعل القوائم المالية أكثر واقعية في العلاقات المرتبطة بالدخل، فهي تمكن من الربط بين الأرباح الموزعة المدفوعة والدخل الحقيقي.

انتقادات معارضو محاسبة التضخم

- إن المستوى العام للأسعار لا يعالج التغيرات الحاصلة في أسعار محددة؛
- يتم تجاهل الأرباح والخسائر الناجمة عن الأصول النقدية؛

- إن مؤشرات الأسعار العامة ليست دائما ملائمة فليست كل السلع تتأثر بنفس الاتجاه؛
- إن ملائمة مؤشرات الأسعار تعتمد على المستخدم؛
- إذا تم عرض قوائم مالية بأكثر من طريقة (التكلفة التاريخية، أو التعديل بالمستوى العام للأسعار) يجعل المستخدم واقعا في حيرة أي القوائم المالية تصور الواقع.

2. الإفصاح على قائمة التدفقات النقدية:

1.2 تعريف قائمة التدفقات النقدية:

هي عبارة عن كشف تحليلي لحركة التغيرات النقدية، التي حصلت في المؤسسة سواء بالزيادة أو النقصان، والتعرف على أسباب هذه التغيرات النقدية بمعنى أنها تصوير لمجموع المعاملات النقدية الداخلة والخارجة وخلاصتها إظهار التغير في النقدية والنقدية المعادلة بين أول الفترة وآخرها، وتوضح قائمة التدفقات النقدية الأثر النقدي لكافة النشاطات التي قامت بها المؤسسة خلال الفترة المالية وطبيعة التدفقات. (عطادراغم، 2008،ص.36)

تساعد قائمة التدفقات النقدية مستخدمي البيانات المالية، على الحصول على المعلومات بشأن مصدر واستخدام النظام المالي بأكمله خلال فترة معينة، وارتفاع تدفق النقد، بالمقارنة مع كفاية الرصيد النقدي لغرض الاستثمار؛ ويسمح التدفق النقدي للمؤسسة بتوسيع عملياتها، واستبدال الأصول اللازمة، والاستفادة من فرص السوق، ودفع أرباح للملاك، كل مستخدمي القوائم المالية يحتاجون إلى معلومات عن التدفقات النقدية، حيث يهتم الموردون بسيولة الشركة للضمان حقوقهم، والمستثمرين الذين يقرضون المؤسسة على المدى المتوسط أو الطويل، يهتمونبقدر تها على توليد التدفق النقدي للرافعة المالية المتوسطة والطويلة الأجل لخدمة الدين. (Ogbonnaya, Ekwe, & Ihendinihu, 2016,p 89)

تصنف التدفقات النقدية المختلفة في قائمة التدفقات النقدية تبعا لثلاثة أنشطة رئيسية هي:(Albrecht, Stice, & Stice, 2010,p 38)

الأنشطة التشغيلية: هي تلك الأنشطة التي تمثل جزءا من النشاط الرئيسي للمؤسسة، معظم التدفقات النقدية التشغيلية الداخلة تتضمن نتائج بيع السلع وتقديم الخدمات، في حين معظم التدفقات النقدية التشغيلية الخارجة تتضمن المدفوعات للموردين، دفع الأجور، الضرائب، الفوائد، الإيجارات وغيرها من المدفوعات المماثلة

الأنشطة الاستثمارية: وتتمثل في التدفقات الناتجة عن شراء وبيع الأصول طويلة الأجل حيث تتضمن التدفقات الناتجة عن شراء وبيع الأراضي، البناءات والمعدات....

الأنشطة التمويلية: وتتمثل في التدفقات الناتجة عن حقوق المالكين أو التزامات الدائنين مثل التدفقات الناتجة عن بيع أسهم ملكية، العائدات من القروض للغير، التدفقات الناتجة عن تسديد القروض.

2.2 خطوات إعداد قائمة التدفقات النقدية:

البيانات اللازمة لإعداد قائمة التدفقات النقدية تستمد من المصادر التالية: (نوري محمد، 2013،ص.339)

قائمة المركز المالي المقارنة: وذلك لتحديد مقدار التغيرات في الموجودات والالتزامات وحقوق الملكية بين أول المدة وآخرها.

قائمة الدخل للسنة الجارية: وذلك لتحديد مقدار النقدية (الزيادة أو النقصان) المتحققة عن الأنشطة التشغيلية خلال تلك المدة.

- **بيانات منتقاة من دفتر الأستاذ العام:** تفيد في تقديم بيانات تفصيلية إضافية تلزم في تحديد كيفية الحصول على النقدية واستخدامها خلال المدة المالية.

يتم إعداد قائمة التدفقات النقدية بإتباع الخطوات التالية: (ابراهيم نور و آخرون، 2005،ص.284)

- تحديد التغير في النقدية: حيث يتم إيجاد النقد بمقارنة رصيد النقدية في ميزانيتي عامين مختلفين.

- تحديد النقدية في الأنشطة التشغيلية: حيث يتم تحليل قائمة الدخل للسنة الجارية بالإضافة إلى الميزانيات المقارنة.

- تحديد النقدية في الأنشطة الاستثمارية: حيث يتم تحديد بنود الأصول طويلة الأجل في الميزانيات المقارنة والمعلومات المتفرقة التي تم جمعها.

- تحديد النقدية في الأنشطة التمويلية: حيث يتم تحليل بنود الميزانيات المقارنة والمعلومات المستقاة من دفتر الأستاذ العام.

3.2 الإفصاحو القوائم المالية:

ضرورة احتواء التقارير المالية المنشورة من قبل المؤسسات، على كل المعلومات اللازمة الضرورية لخدمة متخذي القرار والمستخدمين، وقد تعززت أهمية الإفصاح بظهور شركات المساهمة واتساع دورها في اقتصاديات الدول، مما جعل حكومات هذه الدول تقوم بإصدار تعليمات تنظم عملية الإفصاح في القوائم المالية لهذه الشركات، كما ظهرت هيئات الإفصاح المسؤولة عن الأسواق المالية وقد ركزت كل هذه الجهود في مجملها، على خدمة احتياجات الأطراف الخارجية والتي لا تملك معلومات كافية عن الشركات ذات الصلة، بل ولا تملك سلطات أو صلاحيات تخولها من الحصول على المعلومات الكافية لخدمة أهدافها، لهذا فالإفصاح أخذ في الحسبان الاعتبارات التالية: (خنفر و المطارنة، 2009،ص.200)

- نظرا لاحتياجات المختلفة للمستخدمين فإنه يمكن مقابلة هذه الاحتياجات عبر إصدار القوائم المالية ذات الأغراض العامة؛

- يجب الإفصاح عن القوائم المالية التالية لخدمة أصحاب الصلة وهي: قائمة المركز المالي، قائمة الدخل، قائمة التغير في حقوق الملكية وقائمة التدفقات النقدية؛
- كما يجب أن تصدر المؤسسات أية معلومات إضافية كمية ووصفية، بالإضافة إلى أية إيضاحات ضرورية، وتعتبر كل هذه المعلومات جزءا مكملا للقوائم المالية المنشورة، كما وتقوم المؤسسة بالإفصاح عن السياسات المحاسبية المتبعة من قبل المؤسسة.

4.2 مصداقية الإفصاح عن قائمة التدفقات النقدية:

من خلال ما سبق يرى الباحثان أن لقائمة التدفقات النقدية أهمية تتزايد مع مرور الزمن، حيث أصبح مستخدمو البيانات المالية يعتمدون على معلوماتها بشكل أوثق، مقارنة بالماضي وعلى مختلف النسب المحسوبة على أساس التدفق النقدي، لاستكمال النسب التقليدية، فنقص البيانات المحاسبية حول التدفق النقدي قد يسبب مشاكل للمستثمرين أو غيرهم من المستخدمين، حول الأداء والسيولة والمرونة المالية والقدرة التشغيلية للشركة.....كما يرون أن مصداقية الإفصاح على قائمة التدفقات النقدية تعني توصيل المعلومات الملائمة المتعلقة بالتدفقات النقدية للأطراف الخارجية.

ثانيا- منهجية الدراسة الميدانية:

3- حلول محاسبة التضخم لمعالجة أثر التضخم على أنشطة قائمة التدفقات النقدية:

سوف نقدم مختلف الحلول التي نراها مناسبة لتفعيل محاسبة التضخم على هذه القائمة

3-1 عناصر الأنشطة التشغيلية (الطريقة المباشرة)

- التحصيلات من الزبائن
- المبالغ المدفوعة للموردين والمستخدمين
- الفوائد والمصاريف المالية الأخرى المدفوعة

- الضرائب عن النتائج المدفوعة
- التدفقات النقدية التشغيلية قبل العناصر غير العادية
- التدفقات النقدية التشغيلية المرتبطة بالعناصر غير العادية

3-1-1 طريقة حساب عناصر الأنشطة التشغيلية(الطريقة المباشرة)

التحصيلات المقبوضة من الزبائن وتحسب كمايلي: حساب (70) المبيعات من البضائع و المنتجات المصنعة، الخدمات المقدمةو المنتوجات الملحقة ماعدا حساب (709) التخفيضات والتنزيلاتو الحسومات الممنوحة + الرسم على القيمة المضافة على المبيعات – التغير في رصيد حساب (41) الزبائن والحسابات الملحقة (رصيد أخر مدة – رصيد أول مدة).

وهناك تحصيلات أخرى معنية بهذا العنصر و هي: حساب (74) إعانات الاستغلال + حساب (757) المنتجات الاستثنائية عن عمليات التسيير + حساب (758) المنتوجات الاخرى للتسيير الجاري + التغير في حساب (487) المنتوجات المسجلة مسبقا .

المبالغ المدفوعة للموردينو المستخدمين وتحسب كمايلي: حساب (60) المشتريات المستهلكة ماعدا حساب(609) التخفيضاتو التنزيلات المتحصل عليها من المشتريات + الرسم على القيمة المضافة على المشتريات + حساب(61) الخدمات الخارجية + حساب (62) الخدمات الخارجية الأخرى + الرسم على القيمة المضافة للخدمات الخارجيةو الخارجية الأخرى – التغير في رصيد حساب(401) الموردو المخزوناتو الخدمات – التغير في رصيد حساب(467) الحسابات الاخرى الدائنة أو المدينة + حساب (63) أعباء المستخدمين – التغير في حساب(42) المستخدمونو الحسابات الملحقة – التغير في حساب (43) الهيئات الاجتماعيةو الحسابات الملحقة.

وهناك مبالغ مدفوعة لمتعاملين آخرين وهي معنية بهذا العنصرو تحدد على النحو الأتي :حساب(64) الضرائبو الرسومو المدفوعات المماثلة + حساب(65) الأعباء العملياتية الأخرى – التغير في رصيد حساب (445) الدولة ،الضرائب على رقم الأعمال – التغير في رصيد حساب (486) الأعباء المسجلة مسبقا.

الضرائب على النتائج المدفوعة وتحسب كمايلي: حساب(695) الضرائب على الارباح المبنية على نتائج الانشطة العادية – التغير في رصيد حساب (444) الدولةو الضرائب على النتائج.

تدفقات الخزينة المرتبطة بالعناصر غير العادية وتتحدد بالفرق بين حساب(77) منتجات العناصر غير العاديةو حساب (67) أعباء العناصر غير العادية.

3-1-2 آثار التضخم على الأنشطة التشغيلية

1- التضخم يؤدي إلى ارتفاع تكاليف الإنتاج (الرواتب والأجور، المواد الأولية، التكاليف التشغيلية الأخرى وغيرها) مما يؤثر على رفع أسعار بيع المنتجات الأمر الذي يجعل من الربح المحاسبي مضللا ولا يعكس الربح الحقيقي للفترة المالية. كما ينعكس أثر التضخم السلبي على حفظ الطاقة الإنتاجية للشركة بسبب تأثر تمويل الاستثمارات بذلك.

2- ارتفاع في قيمة الأعباء الضريبية المفروضة على الشركة والتي تحسب بنسبة من الأرباح، فعندما يكون الربح المحاسبي للفترة المالية لا يعكس الربح الحقيق، فالضريبة المحتسبة على الربح المحاسبي حينما يكون هذا الأخير وهميا جزئيا أو كليا، تشكل عبئا على رأس المال.

3- المطالبة بزيادة المرتبات من قبل العمال وعدم استجابة المؤسسات الإنتاجية لهم يسبب الاضطرابات وتعطيل الإنتاج. وان كانت هناك استجابة فحين يتجاوز ارتفاع الرواتب عوائد إنتاجية العمل فإن ذلك يؤدي إلى تشويه ربح التشغيل.

التعارض الناشئ مع مبدأ مقابلة الإيرادات بالمصروفات في حالات التضخم، حيث تقاس المصروفات بالتكلفة التاريخية بينما الإيرادات تقاس بالقيم الجارية وبالتالي عدم موضوعية المقابلة مما يؤدي إلى زيادة أو تضخيم قيمة الدخل من ناحية، ومن ناحية أخرى تشويه التنبؤ المالي على السلاسل الزمنية للقيم التاريخية غير المعدلة وتشويه المقارنة بين الأرقام المخططة في الموازنة بالنتائج الفعلية.

3-1-3 حلول مقترحة لآثار التضخم الأنشطة التشغيلية

1- تحليل التغيرات المتعلقة بالتكاليف المختلفة وعلاقتها بسعر بيع المنتج، بهدف تحديد درجة الحماية التي تتمتع بها المؤسسة من التضخم؛بالنسبة لإيرادات المبيعات ومصروفات المشتريات يتم تعديلها باستخدام متوسط الرقم القياسي للأسعار الخاص بتلك السنة، يتوجب على المؤسسات التي تدعم تكاليف اليد العاملة المرتفعة ارتفاعا عاليا، أن تعكس هذا الارتفاع في الرواتب على أسعار البيع تحت طائلة رؤية أرباحها التشغيلية منخفضة.

2- تكوين احتياطي ارتفاع أسعار المخزون الذي يساعد في تخفيض الأرباح الخاضعة للضريبة

3- يتم تعديل أعباء الضرائب بنفس طريقة تعديل الأعباء الأخرى باستخدام الرقم القياسي.

بالنسبة للمصروفات والإيرادات فالأصل أن يتم تحويل المصروف أو الإيراد بقسمة الرقم القياسي الجاري في نهاية السنة على الرقم القياسي الذي كان عند قبض الإيراد أو دفع المصروف.

3-2 عناصر الأنشطة التشغيلية(الطريقة غير المباشرة)

الاهتلاكاتو المؤونات وتتمثل في حساب (68) المخصصات للاهتلاكاتو المؤونات وخسائر القيمة .

تغير الضرائب المؤجلة وتتمثل في التغير في حساب (442) الدولة، الضرائب و الرسوم القابلة للتحصيل من أطراف أخرى.

تغير المخزونات ويتمثل في تغير حسابات المخزوناتو المنتوجات قيد التنفيذ ناقص التغير في حساب (39) خسائر القيمة عن المخزوناتو المنتوجات قيد التنفيذ.

تغير الزبائنو الحسابات الدائنة الأخرى ويتمثل في التغير في حساب (41) الزبائن والحسابات الملحقةو حساب (42) المستخدمينو الحسابات الملحقةو حساب (43) الهيئات الاجتماعيةو الحسابات الملحقة بالقيم الإجمالية ناقص التغير في حساب (49) خسائر القيمة عن حسابات الغير.

تغير الموردينو الديون الاخرى ويتمثل في التغير في حساب (40) الموردون و الحسابات الملحقة.

نقص أو زيادة قيمة التنازل الصافية من الضرائب ويتمثل في سعر التنازل ناقص القيمة المتبقية للاستثمارات المتنازل عنها ،فإذا كان فائض يطرح أما إذا كان عجز فيضاف للحصول على تدفقات الخزينة المتأتية من أنشطة الاستغلال.

3-2-1 آثار التضخم على الأنشطة التشغيلية غير المباشرة

1- تقييم الأصول بأقل من قيمتها يؤدي إلى تقييم الاهتلاكات بأقل من قيمتها والتي بدورها تشكل إحدى عناصر الموجودات التشغيلية مما يؤدي إلى زيادة الربح التشغيلي، ومن ثم زيادة معدل العائد على حقوق الملكية من جهة وعدم تكوين مخصص كافي لاستبدال الأصول التي حسبت أقساط الاهتلاكات على أساس تكلفتها التاريخية من جهة أخرى.

2- العناصر مثل حسابات الموردين والعملاء تقوم بوحدة النقد السائدة في تاريخ إعداد الميزانية، ويترتب على حيازتها خلال فترة تغير الأسعار تحقيق أرباح أو خسائر ناتجة عن التغير في القوة الشرائية لوحدة النقد.

3-2-2 حلول مقترحة لآثار التضخم الأنشطة التشغيلية غير المباشرة

1- إتباع رأي المفكر رايفزلانج (Rives-Lange) والذي أكد على ضرورة إضافة اهتلاكات تكميلية والتي يطلق عليها اهتلاكات استثنائية بغية المساعدة في تجديد الموجودات الثابتة وهذه الاهتلاكات التكميلية لا تعامل معاملة الاهتلاكات الاعتيادية ضمن المصروفات التشغيلية بل تدخل ضمن المصروفات الاستثنائية ويجرى تسويتها بالتخصيصات التي تكونها الشركة لهذا الغرض.

تعجيل إطفاء التكلفة التاريخية وتقليل الفترة الزمنية بين تاريخ اقتناء الأصل وتاريخ استهلاكه، بإتباع طريقة القسط المتناقص لاحتساب الاستهلاك.

3-3 محتوى الأنشطة الإستثمارية

المبالغ المدفوعة لاقتناء أصول ثابتة عينية أو معنوية؛

التحصيلات من عمليات التنازل عن أصول ثابتة عينية أو معنوية؛

المبالغ المدفوعة لاقتناء أصول مالية؛

المتحصلات من عمليات التنازل عن أصول مالية؛

الفوائد التي تم تحصيلها عن التوظيف المالي؛

الحصص والأقساط المقبوضة من النتائج المستلمة.

3-3-1 طريقة حساب عناصر الأنشطة الإستثمارية

تسديدات لحيازة قيم ثابتة مادية ومعنوية وتحسب حسب العلاقة الآتية :التغير في القيم الثابتة الماديةو المعنوية للسنة المالية + القيمة المحاسبية الصافية للتنازل عن القيم الثابتة الماديةو المعنوية.

التحصيلات عن عمليات التنازل للقيم الثابتة الماديةو المعنوية وتتمثل في سعر التنازل عن القيم الثابتة الماديةو المعنوية.

تسديدات لحيازة قيم ثابتة مالية وتحسب حسب العلاقة الآتية: التغير في القيم الثابتة المالية + القيمة المحاسبية الصافية للتنازل عن القيم الثابتة الماديةو المعنوية.

التحصيلات عن عمليات التنازل عن القيم الثابتة المالية وتتمثل في سعر التنازل عن القيم الثابتة المالية.

3-3-2 آثار التضخم على الأنشطة الإستثمارية

1- عدم قدرة الشركة على إحلال أصول جديدة محل الأصول القديمة ذلك لأن القيمة الأصلية للأصول المسجلة في الدفاتر وقت الحصول عليها نادرا ما تعكس قيمتها الجارية في فترة التضخم.

2- عدم سلامة معدل الإستثمار، حيث يبين معدل الإ ستثمار العلاقة بين صافي الربح وصافي رأس المال المستثمر أحيانا وبينه وبين مجموع الأصول أحيانا أخرى.

3-3-3 حلول مقترحة لآثار التضخم الأنشطة الإستثمارية

1- إعادة تقدير الأصول الثابتة على أساس التكلفة الاستبدالية لها أو باستخدام الأسعار القياسية لها، وبناء على القيمة المعدلة يتم احتساب أقساط الإهتلاك، حيث يحمل

حساب مجمع الاستهلاك بقسط الاستهلاك المحسوب على أساس التكلفة التاريخية، ويحمل حساب احتياطي زيادة التكلفة الاستبدالية بالفرق.

حجز من الأرباح المحققة عن طريق التكلفة التاريخية في شكل احتياطات.

2- من أجل التوصل إلى تقييم المشروع الاستثماري في ظل التضخم، لابد من الأخذ بعين الاعتبار أثر التضخم عن طريق خصم التدفقات النقدية بمعدل خصم يتضمن معدل التضخم.

3-4 الأنشطة التمويلية

- التحصيلات من عمليات إصدار أسهم
- الحصص وغيرها من التوزيعات التي تم القيام بها
- التحصيلات المتأتية من القروض
- تسديدات القروض أو الديون الأخرى المماثلة

3-4-1 طريقة حساب عناصر الأنشطة التمويلية

التحصيلات في أعقاب إصدار أسهم تتمثل في التغير في حساب (101) رأس المال الصادر أو رأس مال الشركة أو الأموال المخصصة أو أموال الاستغلال +التغير في حساب (103) العلاوات المرتبطة برأس المال الشركة.

الحصص و غيرها من التوزيعات التي تم القيام بها وتتمثل في حساب (12) نتيجة السنة المالية السابقة – الغير في حساب(106) الاحتياطات.

التحصيلات المتأتية من القروض وتتمثل في التغير في حساب(16) الاقتراضات و الديون المماثلة + تسديدات القروض في السنة المالية.

تسديدات القروض أو الديون الأخرى المماثلة وتتمثل في الديون الجديدة المتحصل عليها خلال السنة المالية (التحصيلات المتأتية من القروض) – التغير في حساب(16) الاقتراضاتو الديون المماثلة.

أما تأثيرات تغيرات سعر الصرف على السيولات و شبه السيولات فتتمثل في تأثيرات تغير سعر الصرف على الأموال في الصندوق و الوداع و الالتزامات ذات الأجل القصير (التوظيفات ذات الأجل القصير و بالغة السيولة) سهلة التحول إلى سيولة

3-4-2آثار التضخم على الأنشطة التمويلية

- التضخم يؤثر سلبا على إمكانية التنبؤ بأسعار الأسهم ويؤدي إلى فقدان الربح المحاسبي لصفة الاستقرار ويضعف ارتباطه بالتغيرات في أسعار الأسهم.
- المطالبة بتوزيعات الأرباح من قبل المساهمين واستقطاع علاوة من رأس المال و توزيع حصص ربحية وهمية ينعكس أثرها السلبي على الطاقة الإنتاجية للشركة.

التضخم يعطي مكتسب للمقترضين و خسارة للمقرضين بسبب فقدانهم بشكل كبير القوة الشرائية نتيجة ارتفاع معدلات التضخم، نشوء خلافات بين المقترضين والمقرضين أثناء فترة التضخم خاصة ما يتعلق بأسعار الفائدة، فبانخفاض أسعار القروض ستزداد أسعار الفائدة.

3-4-3 حلول مقترحة لآثار التضخم الأنشطة التمويلية

– المصروف الحقيقي للفوائد على القروض يخفض من المكتسب المتحقق من تسديد هذه القروض، ويحتسب هذا المكتسب عن طريق الفرق بين ما يجب تسديده في حالة تعديل القرض وبين قسط التسديد الفعلي.

– يمكن استخدام التقدير على أساس التغير في معدلات أسعار الصرف بين العملة النقدية المستخدمة في إعداد القوائم المالية وعملة نقدية أجنبية مستقرة نسبيا وذلك في بعض الحالات التي يوجد فيها مؤشر عام للأسعار.

يتم احتساب مكاسب أو خسائر بنود كشف الدخل المتعلقة بالبنود النقدية مثل الفوائد المدينة والدائنة وفروق صرف العملات النقدية الأجنبية المتعلقة بالموجودات المستثمرة.

خاتمة:

إن حتمية إدراج متطلبات محاسبة التضخم– في بلد يعاني من هذه الظاهرة–، داخل المؤسسة تؤكده كل الدراسات ولعل المعيار المحاسبي الدولي رقم 29 " تقرير المالي في اقتصاديات ذات التضخم المرتفع" يبين لنا أهمية أن لا نغفل عن تفعيل هذه المحاسبة، حيث وجدنا أن المعلومة المحاسبية سوف تتغير بشكل ملفت وكبير، سواء في مقبوضات المؤسسة أو مدفوعاتها، وكآفاق للدراسة نوجه زملائنا الباحثين إلى دراسة أثر محاسبة التضخم على الكشوف المالية ونتائج المؤسسة ككل.

النتائج:

ولقد خلصنا إلى النتائج التالية:

– عملية إدراج محاسبة التضخم تسمح بعرض جيد لمعلومات قائمة التدفقات النقدية مما يساعد على تحسين الإفصاح عنها.

– عمليات إعادة التقييم المختلفة خارج مدركات نسبة التضخم الحقيقية في البلد لن يعطينا معلومة دقيقة عبر الزمن.

– التضخم التراكمي عبر الزمن سوف يشوه معلومات قائمة التدفقات النقدية في الآجال الطويلة مما يؤثر سلبا على القرارات المستقبلية للمؤسسة، والأطراف المتعامل معها سواء الدائنة أو المدينة.

-الأنشطة التشغيلية من حيث المبدأ أقل تأثرا بنسب التضخم لكن استمرار هذه الظاهرة لفترة طويلة قد يؤدي إلى إفلاس المؤسسة إذا لم تتخذ التدابير اللازمة خاصة إذا كان مجال نشاطها السلع النمطية.

-الأنشطة الاستثمارية قد تتأثر في كثير من الأحيان بشكل إيجابي عند وجود ظاهرة التضخم في بلد غير منتج، أما إذا كان البلد منتج فيكون التأثير سلبي.

-الأنشطة التمويلية تتأثر بشكل مبالغ فيها سلبا نظرا لارتفاع أسعار الفائدة وفقدان القدرات التمويلية المختلفة.

قائمة المراجع:

Albrecht, S., Stice, E., & Stice, J. (2010,p 38). Financial Accounting Concepts and Application (éd. 11th). USA: Cengage Learning.

Ebiaghan, F. (2019,p 3). A Comparative Analysis of Inflation Adjusted and Historical Cost Accounting Information. Trends Economics and Management , 35-50.

Gill, C., & Moser, T. (1979 January,p 70). Inflation Accounting at the crossroads. The Journal of Accountancy , 70-79.

Karapinar, A., Zaif, F., & Bayirli, R. (2012,p 45-46). Impact of Inflation AccountingApplication on Key Financial Ration. Journal of Business Research , 44-57.

Ogbonnaya, A., Ekwe, M., & Ihendinihu, U. (2016,p 89). Relationship of Cash Flow Ration and Performance of Listed Banks in Emerging Economies-Nigeria Exemple. European Journal of Accounting, Auditing and Financial Research , 4 (Is4), 89-97.

Patjoshi, K. (2013,p 83). Impact of inflation on cross value added and net value added. Journal of innovative research and solutions , 1 (Is1), 83-94.

ابراهيم نور ,ع .ا & .,آخرون2005) .ص .(284.أصول المحاسبة المالية .الأردن :دار المسيرة.

آمال نوري محمد. (2013،ص.339). مدى تناغم أدوات التحليل المالي مع المحتوى المعلوماتي لقائمة التدفقات النقدية. مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، 34، ص ص 327-358.

تيجاني بالرقي. (2006،ص.356). دراسة أثر التضخم على النظرية التقليدية للمحاسبة مع نموذج مقترح لاستبعاد أثر التضخم على القوائم المالية.رسالة دكتوراه. الجزائر، جامعة سطيف.

خالد جعارات. (2008،ص.162-163). معايير التقارير المالية الدولية 2007 (المجلد ط.1). الأردن: دار إثراء.

سوزان عطادراغم. (2008،ص.36). العلاقة بين التدفقات النقدية وعوائد الأسهم وفقا للمعايير المحاسبي الدولي رقم7.رسالة ماجستير. الجزائر، جامعة غزة.

محمد أبونصار،و جمعة حميدات. (2008،ص.501). معايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدولية. الأردن: دار وائل.

مؤيد خنفر،و غسان المطارنة. (2009،ص.200). تحليل القوائم المالية (الإصدار 2). الأردن: دار المسيرة.